الأمم المتحدة

A/BUR/57/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
2 October 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كافان (رئيس الجمعية العامة) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية السابعة والخمسين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

02-58700 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية السابعة والخمسين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع) (A/BUR/57/1)

الفرع الرابع: إقرار جدول الأعمال (تابع)

الفقرة ٧٢ (إدراج البنود) (تابع)

البند ١٦٩ (تابع)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى استئناف نظرها في البند ١٦٩ المعنون ''مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة''.

٢ - بناءً على دعوة الرئيس، جلست إلى مائدة المكتب السيدة خيمنيز دي لا هوز (أسبانيا)، والسيد مانغويرا (أنغولا)، والسيد عُبيدوف (أوزبكستان)، والسيد كوليك (أوكرانيا)، والسيد دي فيتو (إيطاليا)، والسيد خالد (باكستان)، والسيد أحمد (بنغلاديش)، والسيد يوسف (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد مَبِبو (زامبيا)، والسيد متشِتوا (زمبابوي)، والسيد على (العراق)، والسيد ستانيسلاوس (غرينادا)، والسيد تراوري (غينيا)، والسيد تيجاني (الكاميرون)، والسيد موليكو (ليسوتو)، والسيدة روهولينيرينا (مدغشقر)، والسيد سفيلا سوموزا (نيكاراغوا)، والسيد مبارز (اليمن)، والسيد داراتزيكيس (اليونان).

٣ - **السيد تراوري** (غينيا): أشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد اعتُمد بأغلبية كبرى من الدول الأعضاء في عام ١٩٧١ وترسَّخ في الذاكرة الجمعية. وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء قد اعترفت دون لبس أو غموض، في ذلك القرار، بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد للصين بالأمم المتحدة. ومن دواعي فخر غينيا أنها كانت أول بلد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية ويقدِّر الدور الذي يقوم به ذلك البلد في ضمان السلم والأمن الدوليين. وقال إن غينيا، بكل جوارحها، تشاطر الصين الشعبية المساندة لتحرير الشعوب ولكافة القضايا العادلة. واختتم كلمته قائلاً إنه لأجل ذلك يعارض وفده إدراج بند بشأن تايوان في جدول الأعمال.

٤ - **السيدة خيمنيز دي لا هوز** (أسبانيا): قالت إن وفدها يعارض، مثلما فعل في الماضي، إدراج بند في جدول الأعمال بشأن تمثيل جمهورية الصين (تايوان).

٥ - **السيد دي فيتو** (إيطاليا): قال إن الجمعية العامة، باتخاذها القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، قد اعترفت بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه وفقاً لذلك القرار، واحتراماً من حكومة إيطاليا لسيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فإنها تودّ أن تكرر الإعراب عن رأيها القائل بأن الحل المرضي لأية خلافات قائمة لا يمكن أن يتحقق إلا سلمياً، بالحوار البنَّاء. ومن أجل إجراء مثل هذا الحوار والتوصل إلى ترتيب متفق عليه يحقق المصالح المتبادلة لا يمكن أن تؤيد إيطاليا إدراج البند موضع البحث في جدول الأعمال.

٦ - **السيد مكلِيود** (المملكة المتحدة): قال إن موقف وفده لم يتغيَّر: فهو لا يؤيد إدراج البند المذكور في جدول الأعمال. وأضاف أن المملكة المتحدة تواصل الترحيب بتطور الديمقراطية في تايوان وتتطلع إلى قيام الطرفين الموجودين على جانبي مضيق تايوان بحل خلافاتهما بالوسائل السلمية.

٧ - **السيد أبيبه** (إثيوبيا): قال إن موقف حكومته واضح، ويتمثَّل في أن هناك صيناً واحدة فقط في العالم وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية

الوحيدة التي تمثل الصين بأسرها، بما فيها تايوان. وأضاف قائلاً إن إثيوبيا ترى أن كافة صور الغموض القانوني والسياسي المتعلقة بتمثيل الصين في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وإن إثيوبيا تعارض أية خطوة تتنافى مع نص ذلك القرار وروحه أو تعرضهما للخطر. ولذلك، يرفض وفده الاقتراح الداعي إلى إدراج مسألة تايوان في جدول الأعمال.

٨ - **السيد بن مِهيدي** (الجزائر): قال إن حكومته تؤمن بمبدأ وسياسة الصين الواحدة، التي تمثلها جمهورية الصين الشعبية. وأضاف قائلاً إن حكومته آمنت بهذا الرأي حتى قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي يشكل قرار المجتمع الدولي بشأن تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وأعرب عن استياء وفده لأن أعمال مكتب الجمعية العامة ظلت تُعطَّل بانتظام على مدى سنوات عديدة بمحاولات لإعادة فتح مناقشة أُغلق بابها منذ فترة طويلة، مما يؤدي إلى إهدار الموارد النادرة والوقت الثمين. وأعرب عن تأييد الجزائر المطلق للجهود المخلصة التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية لإعادة توحيد أراضيها. وذكر أن بلده يضم صوته إلى أصوات البلدان الأخرى التي تعارض إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال، وهو البند الذي اقترحه عدد صغير من الوفود.

٩ - **السيد ميتلانـد** (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا قد أقامت في أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٨ علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية وأنهت علاقاتها الرسمية مع جمهورية الصين القائمة في تايوان، معلنة بذلك تأييدها لمبدأ ''الصين الواحدة'' ولأهداف ذلك المبدأ. ومضى قائلاً إن مسألة تايوان مسألة داخلية ينبغي أن يحلها الشعب الصيني. وعلى ضوء هذه الاعتبارات وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، لا يمكن أن يؤيد وفده إدراج البند المُقتَرح.

١٠ - **السيد سمـاغَلوف** (كازاخستان): قال إن كازاخستان تعارض بشدة إدراج البند في جدول الأعمال. وأعلن تأييد بلده المطلق للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الصين الشعبية لضمان سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية. وأضاف قائلا إن تلك الحكومة هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصين، وإن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حلّ مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة من النواحي السياسية والقانونية والإجرائية. وفضلاً عن ذلك، فإن المسألة داخلية تستطيع الصين، حكومة وشعباً، أن تحلها بنفسها.

١١ - **السيدة روهولينيرينا** (مدغشقر): قالت إن حكومتها تعارض بشدة إدراج بند بشأن تايوان في جدول الأعمال. وأضافت قائلة إن قرار الجمعية ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حسم مسألة اشتراك الصين في الأمم المتحدة ووكالاتها. وأعربت عن إيمان مدغشقر الشديد بوجود صين واحدة فقط، هي جمهورية الصين الشعبية، التي تشكل تايوان جزءاً لا يتجزأ منها. ولذلك، ينبغي اعتبار أي اقتراح بجعل تايوان مُشتَرِكاً مستقلاً في الأمم المتحدة بمثابة تحدٍ للقرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة وانتهاك لأحد مبادئها الأساسية، ألا وهو مبدأ السلامة الإقليمية للدول الأعضاء فيها.

١٢ - **السيد على** (العراق): قال إن وفده يؤيد بلا تردُّد سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية ومركزها القانوني. وأضاف قائلاً إن هناك صيناً واحدة لا غير، وإن تايوان جزء لا يتجزأ منها. وقد أكد قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين. ومسألة تايوان أمر داخلي ينبغي تسويته سلمياً؛ والنظر إلى هذا الأمر بطريقة مخالفة سيكون بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لبلدٍ ساند دوماً السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي. وأردف قائلاً إن التطوُّر الاقتصادي الذي حققته تايوان وعلاقاتها الدبلوماسية والتجارية كلها أمور لا تخولها، بوصفها مقاطعة واحدة،

الانفصال عن الصين. ولذلك، يعارض العراق تضمين جدول الأعمال البند موضع البحث.

١٣ - **السيد أغويلار زينسر** (المكسيك): قال إن وفده يؤيد سيادة الصين وسلامتها الإقليمية، وإن إدراج البند المقترح لا يتماشى مع مصالح الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه ليس هناك ما يسوِّغ التشكيك في صحة قرار الجمعية العامة ٢٥٧٨ (د-٢٦)، وهو قرار ما زالت المكسيك تؤيده. ولذلك، فهو يعارض إدراج المسألة في جدول الأعمال.

١٤ - **السيد مَتشِتوا** (زمبابوي): قال إن السنوات الأخيرة قد شهدت مراراً تقديم الطلب المطبوع بطابع المؤامرة الهادف إلى تضمين جدول الأعمال بندا بشأن اشتراك مقاطعة تايوان الشرقية الصينية في الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن وفده يدين هذه المحاولات، لأن هناك صيناً واحدة لا غير. وأكد أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد أصاب بإعادة الحقوق المشروعة في منظومة الأمم المتحدة إلى جمهورية الصين الشعبية، التي تشمل المقاطعة الشرقية تايوان. وهذه المقاطعة مأهولة بالسكان الكثيرين وتنعم باقتصاد عفي، وهذا مجرد مظهر من مظاهر الحياة في الصين ككل. وبالتالي ينبغي للدول الأعضاء، أن تمتنع عن بذر بذور الانفصال القائم على حجج طائشة. وذكر أن زمبابوي ترفض أية محاولة لإدراج مسألة عبثية في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة أو جداول أعمال دوراتها المقبلة.

١٥ - **السيد أحمد** (بنغلاديش): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) يشكِّل قرار الأمم المتحدة النهائي الذي يقضي بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لذلك البلد. وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي عموماً يؤيد سياسة ''الصين الواحدة'' التي تعتبر تايوان واحدة من مقاطعات الصين. وذكر أن بنغلاديش تعارض الاقتراح الداعي إلى تضمين جدول الأعمال بنداً تكميلياً بشأن تمثيل جمهورية الصين (تايوان)، وترى أن أية محاولة لإدراج مثل هذا البند من شأنها تعقيد الحالة القائمة بدلاً من المساعدة على تسويتها.

١٦ - **السيد مبارز** (اليمن): قال إن بلده نفسه قد أعيد توحيده، وإن وفده يدرك أهمية إعادة توحيد الأوطان، لا لمجرد أسباب عاطفية بل ولأسباب عملية أيضاً، تتمثل في تعزيز تنمية البلد الواحد، وزيادة التعاون الدولي، ووضع حدٍ للصراع الداخلي. وقال إن هذه الاعتبارات، مضافاً إليها علاقات اليمن الطيبة مع حكومة جمهورية الصين الشعبية وشعبها، تدفع وفده إلى مساندة توحيد ذلك البلد ومعارضة إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

١٧ - **السيد داراتزيكيس** (اليونان): قال إنه ينبغي احترام شرعية قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي قدَّم حلاً سياسياً وقانونياً وإجرائياً لمسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وذكر أن اليونان تؤيد على الدوام مبادئ سيادة جمهورية الصين الشعبية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأنها تعارض بالتالي إدراج البند المتعلق بذلك في جدول الأعمال.

١٨ - **السيد كوليك** (أوكرانيا): قال إنه يود أن يكرر الإعراب عن موقف حكومته القائل بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين بأسرها، التي تمثل تايوان جزءاً أساسياً منها. وأضاف قائلاً إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حلها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) ومن ثم فإنها مسألة غير مطروحة لمزيد من البحث. وذكر أن أوكرانيا تعارض الطلب الداعي إلى تضمين جدول الأعمال بنداً تكميلياً بشأن تمثيل تايوان في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة.

١٩ - **السيد أسِماه** (أوغندا): قال إن أوغندا قد ظلت على الدوام ترى أن تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم

المتحدة هو مسألة حُسِمَت في عام ١٩٧١، بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي استعاد حقوق جمهورية الصين الشعبية المشروعة وطرد تايوان من المنظمة. وأضاف قائلاً إن أية محاولة لإعادة فتح باب النقاش بشأن المسألة تُعَدّ بالتالي تدخلاً في الشؤون الداخلية للصين وانتهاكاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وذكر أن أوغندا تعارض لذلك إدراج البند في جدول الأعمال.

٢٠ - **السيد مولِكو** (ليسوتو): قال إن تضمين جدول الأعمال مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة قد بات طقساً سنوياً. وذكر أن وفده يعارض بشدة إدراج بند بشأن هذه المسألة. وقال إن ليسوتو، باعتبارها مؤيدة لسياسة ''الصين الواحدة''، تعارض أي اقتراح يهدف إلى إنشاء صينين أو صين واحدة وتايوان واحدة.

٢١ - **السيد ضاكال** (نيبال): قال إنه يود أن يؤكد مرة أخرى تأييد وفده لمبدأ ''الصين الواحدة''. وأضاف قائلاً إن مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة قد سواها من قبل قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)؛ ولذلك، يحث المتكلم المكتب على رفض إدراج البند ١٦٩ المقتَرح.

٢٢ - **السيد تيجاني** (الكاميرون): قال إن موقف الكاميرون بشأن المسألة موضع البحث معروف جيداً. وأضاف قائلاً إنه تمشياً مع نص قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) وروحه يرى وفده أن هناك صيناً واحدة غير قابلة للانقسام، هي جمهورية الصين الشعبية. وذكر أن الكاميرون تربطها بذلك البلد علاقات ممتازة ومن ثم فإنها تعارض بشدة إدراج البند ١٦٩.

٢٣ - **السيد عُبيدوف** (أوزبكستان): قال إن وفده ملتزم بنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه ومبادئه ويحبذ تنفيذ كافة أحكام القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). وأعرب عن إيمانه الشديد بأن ممثلي جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي للمكتب بالتالي أن يمتنع عن إدراج البند ١٦٩ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

٢٤ - **السيد يوسف** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفده يعارض بشدة، مثلما فعل في السنوات السابقة، تضمين جدول الأعمال بنداً يتصل بتمثيل جمهورية الصين (تايوان) ويرى أنه من قبيل المخاطرة وخوض غمار المشاكل محاولة إعادة فتح باب المناقشة بشأن هذه المسألة. واستطرد قائلاً إنه بينما تعلو الأصوات، واضحة، داعية إلى احترام القانون الدولي لا توجد أسباب قهرية تدعو إلى تقويض أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)؛ وبالتالي ينبغي للمكتب أن يرفض الطلب المعروض عليه.

٢٥ - **السيد مَبِبو** (زامبيا): قال إن حكومته تعترف بصين واحدة فقط وتعتبر تايوان جزءاً لا يتجزأ من إقليم الصين. وأضاف قائلاً إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي بالتالي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين. ودعا إلى احترام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي يؤكد اعتراف المجتمع الدولي بجمهورية الصين الشعبية؛ كما أعرب المتكلم عن رغبته في إعادة تأكيد معارضته لإدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

٢٦ - **السيد مانغويرا** (أنغولا): قال إنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة يدافع وفده بشدة عن وحدة وسلامة أراضي كافة الدول، بما فيها الصين. وأضاف قائلاً إن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، ومن ثم فإن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني في الأمم المتحدة. وأعلن أن وفده لا يؤيد إدراج البند ١٦٩.

٢٧ - **السيد ستانيسلاوس** (غرينادا): قال إن مناقشة مسألة تايوان قد أصبحت طقساً سنوياً؛ وإن وفده يؤيد،

مثلما فعل في الماضي، إدراج البند المتعلق بهذه المسألة في جدول الأعمال. وأضاف قائلاً إنه نظراً لأن جمهورية الصين قامت بجملة أمور من بينها انتخاب رئيس جمهوريتها وسن قوانينها وأنظمتها وإنشاء نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يمكن اعتبارها دولة ديمقراطية ذات سيادة. وأضاف قائلاً إن خسارة مقعد جمهورية الصين في الأمم المتحدة تعني حرمان ٢٣ مليون شخص محبين للسلام من التمثيل في الهيئة العالمية التي مثَّلوا فيها من قَبل الصين بأكملها. ومضى قائلاً إن جمهورية الصين لا تمثل تهديداً لجمهورية الصين الشعبية ولا تسعى إلى إخراج ذلك البلد من الأمم المتحدة، وإن من المؤسف أن يظل شعبان يجمعهما تراث مشترك إلى حد بعيد في حالة خلاف مستحكم. وقال إن كون البلدين كليهما عضوان الآن في منظمة التجارة العالمية يمثِّل بشرى طيبة بالنسبة للمستقبل، وإن من الواضح أنه يمكن أن يصبحا، إذا تضافرت قواهما، لاعبين مهيمنين على المسرح العالمي.

٢٨ - **السيد خالد** (باكستان): قال إنه من غير المجدي خوض مناقشات بشأن مسألة سوَّاها بالفعل قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي يعترف بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه بعد هذا الحكم الذي لا لبس فيه تشكِّل أية محاولة لإحياء مناقشة المسألة انتهاكاً جسيماً لميثاق الأمم المتحدة وتدخلاً غير مشروع في الشؤون الداخلية لدولة عضو ذات سيادة، يمكن أن تترتب عليهما عواقب سياسية خطيرة. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، وعن معارضته الشديدة بالتالي لإدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

٢٩- **السيد سِفيلا سوموزا** (نيكاراغوا): قال إن عودة تايوان إلى الأمم المتحدة مسألة أكثر من سياسية - فهي ضرورة إنسانية وتفيد العالم بأسره. وأضاف قائلاً إن ضم تايوان يمكن أن يسهم في تحقيق السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وينشئ منتدى يمكن أن تُناقَش فيه مسألة التصالح بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن تأييد وفده لإدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال يستند إلى أن جمهورية الصين تتوافر فيها جميع الاشتراطات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما اشتراط الديمقراطية، على النحو الذي يبيِّنه إجراء تايوان لتوها انتخاباتها العامة الثانية التي صوت فيها ٨٣ في المائة من مجموع سكانها. وقال إن ضم سويسرا مؤخراً إلى الأمم المتحدة يمثل خطوة باتجاه العالمية الحقة، ولكن العالمية ستصبح مستحيلة دون ضم تايوان.

٣١ - قرر المكتب ألا يوصي بإدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

٣٢ - تركت السيدة خيمنيز دي لا هوز (أسبانيا)، والسيد مانغويرا (أنغولا)، والسيد عُبيدوف (أوزبكستان)، والسيد كوليك (أوكرانيا)، والسيد دي فيتو (إيطاليا)، والسيد خالد (باكستان)، والسيد أحمد (بنغلاديش)، والسيد يوسف (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد مِبَبو (زامبيا)، والسيد متشِتوا (زمبابوي)، والسيد علي (العراق)، والسيد ستانيسلاوس (غرينادا)، والسيد تراوري (غينيا)، والسيد تيجاني (الكاميرون)، والسيد موليكو (ليسوتو)، والسيدة روهولينيرينا (مدغشقر)، والسيد سفيلا سوموزا (نيكاراغوا)، والسيد مبارز (اليمن)، والسيد داراتزيكيس (اليونان) المقاعد المخصصة.

الفرع الخامس - توزيع البنود

الفقرات ٧٣ إلى ٧٦

٣٣ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى الفقرات ٧٣ إلى ٧٦ من مذكرة الأمين العام (A/BUR/57/1)، التي جاء فيها أن توزيع بنود جدول الأعمال يقوم على النمط الذي اتبعته الجمعية

العامة في توزيع تلك البنود في الدورات السابقة. وقال إن المكتب قد يود توجيه انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٤ من قرارها ٤٠١/٣٤، والفقرة ٥ من مرفق قرارها ٨٨/٣٩ باء، والفقرة ٦ من مرفق قرارها ٥٥/٤٥، والفقرتان ٢ و ٥ (ب) و (د) من المرفق الأول بقرارها ٢٦٤/٤٨، والفقرة ٢٤ من مرفق قرارها ٢٤١/٥١ بشأن توزيع البنود وتجميعها.

٣٤ - قرر المكتب أن يحيط علماً بالفقرات ٧٣ إلى ٧٦.

الفقرة ٧٧

٣٥ - **الرئيس:** قال إن الأمين العام وجَّه انتباه المكتب في الفقرة ٧٧ من مذكرته (A/BUR/57/1) إلى الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤، بشأن معايير وإجراءات منح مركز المراقب في الجمعية العامة.

٣٦ - قرر المكتب أن يحيط علماً بالفقرة ٧٧.

الفقرة ٧٨

٣٧ - **الرئيس:** قال إن الأمين العام قد أورد في الفقرة ٧٨ من مذكرته (A/BUR/57/1) بنود مشروع جدول الأعمال التي لم تنظر فيها الجمعية العامة من قبل؛ وإذا وافق أعضاء المكتب فسوف يطلب إلى المكتب أولاً البت في التوصية التي ينبغي أن يقدمها بشأن توزيع البنود الموصى بإدراجها في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

٣٨ - وقد تقرر ذلك.

البندان ١٦٧ و ١٦٨

٣٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة البندين ١٦٧ و ١٦٨ إلى اللجنة السادسة.

الفقرة ٨١ (البند ١٠ من مشروع جدول الأعمال)

٤٠ - **الرئيس:** لاحظ أن الأمين العام قد قدّم بياناً بشأن البند إلى الجمعية العامة في جلستها العامة الأولى.

الفقرة ٨٢ (البند ١٢ من مشروع جدول الأعمال)

٤١ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن توزع مختلف أجزاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للمقترحات المقدمة من الأمين العام في الفقرة ٨٢ من مذكرته.

الفقرة ٨٣ (البند ١٩ من مشروع جدول الأعمال)

٤٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل جميع فصول تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المتصلة بأقاليم محددة إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وبذلك يُمكن للجمعية أن تتناول في جلسة عامة مسألة تنفيذ الإعلان برمتها.

الفقرة ٨٤ (البند ٢٢ (ح) من مشروع جدول الأعمال)

٤٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيل البند ٢٢ (ح) إلى اللجنة السادسة.

الفقرتان ٨٥ (البند ٢٣ من مشروع جدول الأعمال) و ٨٦ (البند ٢٥ من مشروع جدول الأعمال)

٤٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيط علماً بالفقرتين ٨٥ و ٨٦.

الفقرة ٨٧ (البند ٣٩ من مشروع جدول الأعمال)

٤٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في البند المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) مباشرة في جلسة عامة، على أن يكون مفهوماً أن من تهمهم هذه المسألة من هيئات وأفراد ستستمع إليهم لجنة المسائل السياسية الخاصة

وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بالاقتران بالنظر في البند في جلسة عامة.

الفقرة ٨٨ (البند ٤١ من مشروع جدول الأعمال)

٤٦ - قرر المكتب أن يوصي بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالفقرة ٨٨.

الفقرة ٨٩ (البند ٤٣ من مشروع جدول الأعمال)

٤٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يحال البند ٤٣ إلى اللجنتين الثانية والثالثة.

الفقرة ٩٠ (البند ٥٥ من مشروع جدول الأعمال)

٤٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يُحال البند ٥٥ في وقت مناسب أثناء الدورة.

الفقرة ٩١ (البند ٦٧ من مشروع جدول الأعمال)

٤٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يوجَّه انتباه اللجنة الأولى إلى فقرات تقرير اللجنة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بموضوع البند ٦٧، وذلك بصدد نظرها في ذلك البند.

الفقرة ٩٢ (البند ١٠٠ من مشروع جدول الأعمال)

٥٠ - **الرئيس:** قال إن الأمين العام، في الفقرة ٩٢ من مذكرته (A/BUR/57/1)، قد وجَّه انتباه المكتب إلى الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٦ ومقررها ٤٧٣/٥٦، اللذين قررت فيهما الجمعية تخصيص جلستين عامتين من دورتها السابعة والخمسين لنتائج السنة الدولية للمتطوعين ومتابعتها.

٥١ - قرر المكتب التوصية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالفقرة ٩٢.

الفقرة ٩٣ (البند ١٠٤ من مشروع جدول الأعمال)

٥٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن عمليات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارته وميزانيته إلى اللجنة الثانية للنظر فيه تحت البند ٩٠ من مشروع جدول الأعمال.

الفقرة ٩٤

البنود المقترحة لبحثها في جلسة عامة

٥٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام لبحثها في جلسة عامة، إلى الجمعية بكامل هيئتها، وذلك باستثناء البندين ٤٣ و ٥٥ ومع مراعاة مقرره المتعلق بالبند ٥٢.

البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الأولى

٥٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الأولى البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام لكي تنظر فيها تلك اللجنة.

البنود المقترحة لبحثها في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الرابعة البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام لكي تنظر فيها تلك اللجنة، مع مراعاة مقرره بشأن البند المعنون ''مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز، وخوان دي نوفا، ويوروبا، وباسا دا إنديا''.

البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الثانية

٥٦ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الثانية البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام لكي تنظر فيها تلك اللجنة، بما فيها البند ٤٣.

البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الثالثة

٥٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الثالثة البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام لكي تنظر فيها تلك اللجنة، بما فيها البند ٤٣.

البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الخامسة

٥٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الخامسة البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام لتنظر فيها تلك اللجنة.

البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة السادسة

٥٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة السادسة البنود المقترحة في مذكرة الأمين العام لتنظر فيها تلك اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.